





# كتاب التواقيف

للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأحنس رحمه الله

٨٨ -

تحقيق

أحمد راتب الفخاخ



دار الأمانة

الطبعة الأولى

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

مكتبة جامعة الملك سعود	
الرقم العام:	٣٤٩٦٤١
مكتبة:	٢
رقم الزيد:	٩٩٢٥١

مكتبة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تمهيد

اللهم إني أحمدك حمد عائد برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ،  
وأشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك .  
اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على  
محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .

وبعد ، فهذا كتاب « القوافي » لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخرس ،  
حملني على إخراجه للناس - والعهد بطبعته التي قام عليها الدكتور عزة حسن  
قريب - أنه سبق لي أن عنيت ، من بضع سنين ، بهذا الكتاب ، وشرعت في إعداده  
للنشر عن الأصل الذي أخرجه عنه الدكتور عزة نفسه ، وهو - فيما أعلم - أصل  
يتم لا ثاني له ، ولا يخلو من معائب سيأتي بسطها في موضعه ، فنسخته عن ذلك  
الأصل ، واجتهدت في ضبط نصه ، وتقويم ما آتاه منه ، والتعليق عليه ، غير أنني  
أرجأت نشره - وكانت قد أشكلت علي مواضع منه - لما كان قد نمي إلي من أن في  
بعض دور الكتب في ألمانيا نسخة من شرحه لأبي الفتح عثمان بن جني<sup>(١)</sup> ، فحرصت  
أن أظفر بهذا الشرح لأخرج الكتابين معاً ، وأستمع في تحقيق كل منهما بالآخر ،  
ثم شغلني عن ذلك شواغل . حتى إذا خرج الكتاب بتحقيق الدكتور عزة ونظرت  
فيه داخلني في أمره ريب من الريب ؛ وذلك أن النظرة الأولى فيه وقفتني على

---

(١) كان أخبرني بذلك الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، ثم تبين أن الموجود في ألمانيا لابن جني هو  
مختصره في العروض .

أشياء من الخلل لا عهد لي بها في الكتاب. فعمدت إلى مقابلة صنيعه بما كنت صنعت، وزدت - مبالغة في الاستيثاق - أن عارضت مطبوعته بالأصل أيضاً، وإذا أنا أمام عمل أقل ما يوصف به أن صاحبه لم يوفه حقه من الجهد والتمحيص، ولا رعى ما يجب في مثله من الدقة والأمانة. ويظهر أنه كان في عجلة من أمره، فتسرع في نسخ الكتاب، ثم لم يعن بمعارضة ما نسخ بأصله، ولا أمعن النظر في تدبر معانيه، فكان أن أسقط ألفاظاً وعبارات شتى في مواضع مختلفة، وزاد في مواضع ما لا داعي إلى زيادته، بل لقد زاد في بعضها ما أفسد الكلام وأحاله. ثم إنه صحف ألفاظاً هي في الأصل غاية في الوضوح. هذا إلى أنه فاته تقويم بعض ما أخطأ فيه الناسخ، واستدراك بعض ما أسقطه، على حين اتهم عبارات جاءت في الأصل صحيحة بينة المعنى، وأما ما أثبتته وحسبه تقويماً لها فجاء لا يكاد يظهر له معنى يعقل. ولم يدع بعد ذلك أن يُدِلَّ في مقدمته: ص: ٢٣ بأن جل اهتمامه « كان منصرفاً قليل كل شيء إلى ضبط نص الكتاب وإخراجه صحيحاً محققاً ! ومن ثم رأيت من حق العلم علي، ومن الوفاء لهذا التراث وللأئمة الذين أورثونا إياه ألا أدع بيان ما وقفت عليه، فكتبت في ذلك مقالة نشرت في « مجلة مجمع اللغة العربية » ( الجزء الأول من المجلد السابع والأربعين ) وكنت وقفت عليها قبل نشرها بأمد أخاً من كبار العاملين في الدراسات الأدبية وفي تحقيق النصوص، فأبى عليّ - وهو ممن لا يسعني خلافه - إلا أن أدفع الكتاب بتحقيقي إلى الطبع، وزاد في إحسانه إليّ - وكله إحسان - فتكفل بأن يقف على طبعه، وانتدب أصحاب « دار الأمانة » للقيام بأمره فأجبت. وأرجو ألا أكون في كل ما صنعت متجانفاً عن حق أو صاعياً إلى ضلالة. ومن الله سبحانه أستمد العون، وإياه أسأل السداد والتوفيق .

وسبحانك اللهم وبحمدك: أشهد أن لا إله إلا أنت. أستغفرك وأتوب إليك .

أحمد راتب النفاخ

## مقدمة التحقيق

- ١ - صاحب الكتاب: أبو الحسن الأخفش .
- ٢ - نشأة علم القوافي ومكان كتاب أبي الحسن منه .
- ٣ - مخطوط الكتاب ومنهج التحقيق .





١ - مؤلف الكتاب :

## أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ

عُرِفَ بلقب « الأخفش » من أصحاب العربية أحد عشر رجلاً سرد السيوطي أسماءهم في « الزهر » و « البغية »<sup>(١)</sup>. غير أن المشهورين من هؤلاء ثلاثة مُيزَ كلٌّ منهم بوصف يتبع هذا اللقب، وقد نُظِرَ في أوصافهم إلى ترتيبهم في الزمن. وأولهم: « الأخفش الأكبر » أو « الكبير » وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد. من شيوخ سيبويه<sup>(٢)</sup>. وآخرهم: « الأخفش الأصغر » وهو أبو الحسن علي بن سليمان (ت ٣١٥) من أصحاب المبرد وثعلب<sup>(٣)</sup>. وأما « الأوسط » منهم فؤلف هذا الكتاب وكان يقال له: « الأخفش الأصغر » وبذلك ترجمه ابن قتيبة<sup>(٤)</sup>. أو « الصغير » وبذلك وصفه الزبيدي<sup>(٥)</sup>. ولما ظهر علي بن سليمان وعرف بـ « الأخفش » أيضاً صار هذا وسطاً<sup>(٦)</sup>. وحيثما أُطلق النحويون - ولا سيما المتأخرون منهم - لقب « الأخفش » غير مقرون باسم ولا مقيد بوصف فالمعنى « الأخفش الأوسط » هذا. إذ هو أسيَرُ الثلاثة ذكراً، وأبعدهم في علم العربية أثراً، وأكثرهم أقاويل فيه ومذاهب .

وهو سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم من تميم . غلب عليه لقبه المذكور : « الأخفش » وكنيته : أبو الحسن ، فقلماً ذُكِرَ بغيرها . ويظهر أنه

(١) الزهر ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ ، والبغية . ص : ٤٣٦ . والأخفش - لغة - الصغير العينين مع سوء بصرهما .

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨ والمصادر المذكورة في حاشيته .

(٣) انظر ترجمته في المصدر السابق ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ والمصادر المذكورة في حاشيته .

(٤) المعارف ، ص : ٥٤٥ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين . ص : ٧٤ .

(٦) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ .

إلى أسرة لم تُوثِّ حطاً من نباهة، أو لم تكن لها في الإسلام مقدمة، فلم يتجاوز مترجموه في نسبه اسم أبيه. وعلى ما أوتي في حياته من سيرورة الذكر فقد اضطربت أقوالهم في تاريخ وفاته. والمشهور أنه توفي سنة ٢١٥، وقيل: بل سنة: ٢٢١<sup>(١)</sup>. وانفرد السيوطي بأنه توفي سنة ٢١٠ وحكى القولين الآخرين بصيغة الترميض<sup>(٢)</sup>. فليس من المستغرب، بعد هذا، أن يغيب عنهم تاريخ ميلاده فلا يذكره<sup>(٣)</sup>. وهو - فيما قالوا - من أهل بلخ<sup>(٤)</sup>. والظاهر أنه فيها وُلِد. وأما منشؤه فالبصرة مهد علم العربية، ومعدن الكبار من أئمة الأوائل. وأغلب الظن أنه استوطنها منذ أن بلغ سنَّ الطلب، ومن ثم كان إليها انتماؤه، حتى إذا برع - ولا سيما في النحو - عد من مشهوري النحويين البصريين<sup>(٥)</sup>، ومن أكابر الأئمة منهم<sup>(٦)</sup>.

وقد أتيح لأبي الحسن أن يصيب حطاً من فنون من العلم مختلفة، فحدّث - فيما ذكر السيوطي - عن الكلبي، والنخعي، وهشام بن عروة<sup>(٧)</sup>. ومهر في

- 
- (١) اقتصر الزبيدي في طباقته: ص: ٧٦ على ذكر الأول. وقدّم ذكره باقوت في معجم الأدياء ٢٣٠/١١ وابن خلكان في الوفيات ٣٨١/٢ ثم حكى الآخر بصيغة الترميض. وجاء عكس ذلك في الفهرست. ص: ٥٢ (ط. فلوجل) إلا أنه جاء في طبعة طهران منه، ص: ٥٨ أنه توفي سنة ٢١١ بدل سنة ٢٢١، وكذلك نقله عنه القفطي في إنباه الرواة ٤١/٢. وكان القفطي قد ذكر ٣٩/٢ أنه توفي سنة ٢١٥ والظاهر أنه نقل ذلك في هذا الموضع عن الزبيدي.
- (٢) بغية الوعاة: ص: ٢٥٨. وقد قال نحو ذلك في الزهر ٤٥٣/٢ أيضاً.
- (٣) إلا أنهم ذكروا أنه أسن من سيويه. وإذا اعتبرنا ذلك. وأن سيويه توفي. على الأرجح. سنة ١٨٠ عن أربعين عاماً أو نحوها = كان لنا أن نقدر - من غير ما جزم - أن أبا الحسن ولد في العقد الرابع من المئة الثانية.
- (٤) مراتب النحويين، ص: ٦٨، وإنباه الرواة ٣٩/٢، وبغية الوعاة. ص: ٢٥٨، والمزهر ٤٠٥/٢. وفي الفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) وعنه إنباه الرواة ٤١/٢: «قال البلخي في كتاب فضائل خراسان: أصله من خوارزم».
- (٥) انظر أخبار النحويين البصريين. ص: ٣٩.
- (٦) انظر زهرة الألباء: ص: ٩١.
- (٧) بغية الوعاة: ص: ٢٥٨.

« الكلام » حتى كان - بشهادة صاحبه أبي عثمان المازني - أعلم الناس به وأحذقهم بالجدل. وكان غلام أبي شيمر - من أئمة القدرية المرجئة<sup>(١)</sup> - وعلى مذهبه<sup>(٢)</sup>. ولهذا ما انحرف عنه صاحبه أبو حاتم السجستاني - وكان شديد الإنكار على طوائف المعتزلة - فأساء القول فيه، وحاول الغض منه ومن كتبه، مع إقراره بأنه لم يكن يغلو في القدر<sup>(٣)</sup>. وقد ألمع أبو العباس ثعلب إلى أن أبا الحسن اتسع في رواية الشعر، إذ ذكر - فيما حكى عنه - أنه كان يقال له: « الأخصش الراوية » وزاد أنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته<sup>(٤)</sup>. غير أن السيوطي زعم أن السابق إلى هذا الصنيع أبو الخطاب الأخصش الأكبر<sup>(٥)</sup>. ولعله وهم في ذلك. ومما يرجح نسبه إلى أبي الحسن أن له كتاباً في « معاني الشعر ». وأما أبو الخطاب فالظاهر من أمره أنه كان الغالب عليه اللغات وغريبها، وهو أحد من أخذ عنه سيبويه ذلك<sup>(٦)</sup>. ومهما يكن الأمر فإن أبا الحسن لم يشتهر برواية الشعر وتفسيره، كما أنه لا يعرف بالحديث، ولا يكاد يُذكر في عداد المتكلمين، وإنما تميّز بعلم العربية وما إليه من علم العروض والقوافي. وله - كما يقول أبو البركات بن الأنباري - في كل فن منها مذاهب مشهورة وأقوال مذكورة عند علماء العربية<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر بسط مقاله في الفرق بين الفرق. ص: ١٩٠ - ١٩٤. وانظر ما قال الجاحظ في صفته في البيان والتبيين ٩١/١ - ٩٢.

(٢) مراتب النحويين. ص: ٦٨؛ وإنباه الرواة ٣٩/٢. وانظر معجم الأدباء ٢٣٠/١١. والبلغة. ص: ٨٧؛ والبلغية. ص: ٢٥٨؛ والمزهر ٤٠٥/٢.

(٣) انظر طبقات الزبيدي. ص: ٧٤ - ٧٥؛ ٧٦؛ وإنباه الرواة ٣٧/٢ - ٣٨. هذا مع أن أبا حاتم كان يقرأ عليه كتب الأخصش فيرد فيها رداً حسناً. انظر طبقات الزبيدي. ص: ١٠٠. وإنباه الرواة ٦٠/٢.

(٤) انظر طبقات الزبيدي. ص: ٧٦؛ وإنباه الرواة ٣٩/٢.

(٥) بغية الوعاة. ص: ٢٩٦.

(٦) أخبار النحويين البصريين. ص: ٣٧؛ وإنباه الرواة ٣٤٦/٢، ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٧) نزهة الألباء. ص: ٩٣.

ومع أنه لم يكن ناقصاً في اللغة أيضاً، وله فيها كتب مستحسنة<sup>(١)</sup> فإنه بعلم العربية وحده طار اسمه في الآفاق، وخلد ذكره على الأيام .

° ° °

ويظهر من جملة ما انتهى إلينا من أخبار أبي الحسن وآثاره أنه سمع ممن كان يختلف إلى البصرة من فصحاء الأعراب، ولقي جملة من شيوخ اللغة وأئمة العربية فيها وحمل عنهم. غير أن المسمّين من شيوخه قليل. وأخفاهم ذكراً حماد ابن الزبرقان، وقد تفرد ابن النديم بأن أبا الحسن روى عنه، وقال فيه: « وكان بصرياً<sup>(٢)</sup> ». وإذا صح ذلك فلعل أبا الحسن روى عنه أطرافاً من الشعر، وقد يكون أخذ عنه شيئاً من مقالات المتقدمين من أصحاب العربية أيضاً؛ فإن حماداً هذا وصف بـ « النحوي<sup>(٣)</sup> ». وقد جاء أن أبا الحسن أخذ أيضاً عن أبي مالك

(١) مراتب النحويين. ص: ٦٨ ، وإنباه الرواة ٣٩/٢ ، والمزهر ٤٠٥/٢ .

(٢) الفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) وعنه إنباه الرواة ٤١/٢ .

(٣) انظر الشعر والشعراء، ص: ٧٦٧ . وأمر حماد هذا مشكل كل الإشكال، لا يكاد يعرف عنه إلا أنه كان ثالثاً لسميته: حماد الرواية وحماد عجرد؛ يجمعهم سوء المعتقد والمكوف على اللهو والمجون؛ وكانوا كأنهم نفس واحدة. انظر الحيوان ٤٤٧/٤ ، والشعر والشعراء. ص: ٧٧٩ ، والأغاني ٧٤/٦ . ٣٢٢/١٤ ، وأمالي المرتضى ١٢٨/١ ، ١٣١ - ١٣٣ ، ولسان الميزان ٣٤٧/٢ . وقد يفيد ذلك أنه كوفي، ولكن لا يبعد أن يكون بصري الأصل؛ ثم ارتحل إلى الكوفة. وقد جاء في أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيراني، ص: ٣٤ - ٣٥ : « ... وجدت بخط أبي أحمد الجريدي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، عن محمد بن سلام في ترتيب النحويين البصريين: حماد بن الزبرقان، وكان يونس يفضله. » وقد نقل القفطي هذه العبارة في صدر الترجمة التي عقدها لحماد هذا في إنباه الرواة ٣٣٠/١ . غير أن أبا البركات بن الأنباري صرف ذلك في نزعة الألباء. ص: ٢٧ إلى حماد ابن سلمة. وما قاله أبو سعيد أسد. ولكن يغلب على الظن أن ثعلباً أو من حكى عنه وهم في ذلك؛ فإنه خلاف الثابت في طبقات فحول الشعراء، لابن سلام. ص: ١٤ ، فقد ذكر ثمة مسلمة بن عبد الله بن محارب وقال فيه: « ... وكان حماد بن الزبرقان ويونس يفضله. » وقد نقل عنه ذلك الأزهري في مقدمة التهذيب ٩/١؛ وص: ٤٠ (ط. أحمد عبد الغفور عطار) والزيدي في ترجمة مسلمة في طبقاته، ص: ٤١ ، وكذلك القفطي في إنباه الرواة ٢٦٢/٣ . ونقله عن الزبيدي وعزاه إليه السيوطي في البنية، ص: ٣٩١ .

عمرو بن كركرة النميري<sup>(٧)</sup>، والظاهر أنه كان يسأله عن الغريب خاصة. وكان أبو مالك هذا - فيما قيل - يحفظ اللغة كلها<sup>(٨)</sup>.

وأما النحو - وهو أخص علومه - فلا خلاف في أنه أخذه عن شيخ الصناعة سيبويه، وكان أبو الحسن - فيما جاء عن المبرد - أسن منه، وكانا جميعاً يطلبان أيضاً<sup>(٩)</sup>. وقد أهاب ذلك بغير واحد من مترجميه أن يرسلوا القول بأنه لقي من لقيه سيبويه من العلماء وأخذ عنهم<sup>(١٠)</sup>. إلا أن في إطلاق ذلك نظراً. ولا ريب أنه أخذ عن يونس بن حبيب (ت ١٨٣) من شيوخ سيبويه؛ فقد حكى عنه في غير موضع من كتابه هذا، وصرح في بعضها بالسماع منه<sup>(١١)</sup>. ولا يعلم الناظر في كتب المتقدمين أن يقع على حكايات آخر له عنه أيضاً<sup>(١٢)</sup>. ويونس هذا من أكابر النحويين البصريين؛ أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب كما سمع من قبله، وله في النحو مذاهب وأقيسة يتفرد بها<sup>(١٣)</sup>. وبلغ من علو المرتبة أن

- 
- (١) مراتب النحويين: ص: ٦٨، وإنباه الرواة ٤٠/٢، والمزهر ٤٠٥/٢.
- (٢) أخبار النحويين البصريين: ص: ٤١، والفهرست، ص: ٤٤ (ط. فلوجل) ٤٩ (ط. طهران) ومراتب النحويين: ص: ٤٧، ومعجم الأدباء ١٣٢/١٦، وإنباه الرواة ٣٦٠/٢، والبنية: ص: ٣٦٧.
- (٣) أخبار النحويين البصريين: ص: ٣٨، وإنباه الرواة ٤٠/٢، ٣٥٣. وانظر مراتب النحويين: ص: ٦٨، وطبقات الزبيدي: ص: ٧٤، ونزهة الألباء، ص: ٤١، ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١ - ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢ - ٣٨١، والبلغة: ص: ٨٧، والبنية: ص: ٢٥٨، والمزهر ٤٠٥/٢.
- (٤) انظر أخبار النحويين البصريين: ص: ٣٩، والفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١.
- (٥) انظر ص: ٦٩، ١٢١.
- (٦) انظر مثالا من ذلك في نزهة الألباء. ص: ٢٧، وآخر صرح فيه بحضوره مجلسه في معجم الأدباء ١٢٦/١٦.
- (٧) انظر أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٧، ونزهة الألباء، ص: ٣١، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠.
- ووفيات الأعيان ٢٤٤/٧، والبلغة، ص: ٢٩٥، والبنية: ص: ٤٢٦. وانظر في مذاهبه في النحو ما كتبه عنه الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: ص: ٢٨ - ٢٩، والدكتور حسين نصار في كتابه عنه، ص: ١٣٠ - ١٥٤.

كان مرجعاً للأدباء والنحويين في المشكلات<sup>(١)</sup>. وقد أخذ عنه الجلّة من علماء المصريين جميعاً<sup>(٢)</sup>. وكانت حلقة بالبصرة يتتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب، ووفود البادية<sup>(٣)</sup>. ولعل جانباً كبيراً مما أخذه أبو الحسن عن العرب الموثوق بعريتهم إنما سمعه في حلقة يونس هذه.

وأما الخليل بن أحمد - أكبر شيوخ سيويه، وسيد علماء العربية - فنصّر الزبيدي أن أبا الحسن صحبه قبل صحبته لسيويه<sup>(٤)</sup>، وتبعه في ذلك القفطي<sup>(٥)</sup>، على حين أثير عن أبي العباس المبرد أن أبا الحسن لم يأخذ عن الخليل<sup>(٦)</sup>. وقد أصبت لمقالة الزبيدي شاهدين :

أولهما خبر علقه ياقوت عن المازني، عن الأخصش نفسه قال فيه<sup>(٧)</sup>: « حضرت مجلس الخليل، فجاءه سيويه فسأله عن مسألة، وفسرها له الخليل، فلم أفهم ما قالوا، فقممت وجلست له في الطريق، فقلت له: جعلني الله فداك، سألت

(١) معجم الأدباء ٦٤/٢٠.

(٢) انظر في ذلك كتاب « يونس بن حبيب » للدكتور حسين نصار. ص: ٣٧ - ٣٩ والمراجع التي أحال عليها.

(٣) أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٧، والفهرست، ص: ٤٢ (ط. فلوجل) ٤٧ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ٣٢، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠، ووفيات الأعيان ٧/٢٤٤، والبنية. ص: ٤٢٦.

(٤) طبقاته، ص: ٧٤.

(٥) إنباه الرواة ٣٦/٢ في صدر ترجمته، وعبارته: «... أخذ النحو عن سيويه. وكان أكبر منه. وصحب

الخليل أولاً...» وهي تشبه ما في مختصر طبقات الزبيدي. ص: ١٢٢ إلا أنه قدم فيها وأخر.

(٦) مراتب النحويين، ص: ٦٨. وانظر المزهري ٤٠٥/٢، والبنية. ص: ٢٥٨. وقد نقض القفطي في

إنباه الرواة ٣٩/٢ ما قدمه في صدر ترجمته لأبي الحسن، فاستثنى الخليل ممن لقبهم من شيوخ سيويه.

ثم أدرج فيه ٤٠/٢ أيضاً ما جاء عن المبرد في مراتب النحويين من أن أبا الحسن « لم يأخذ عن الخليل »

في أثناء خبر آخر حكاه عن المبرد أيضاً، ويظهر أنه نقله عن أخبار النحويين البصريين، للسرياني - وهو

فيه ص: ٣٨ - ثم حكى الخبر نفسه في ترجمة سيويه ٣٥٣/٢ خالياً من تلك الكلمة كما وقع في

رواية السرياني. وهذا من عجائب القفطي، وإنه لصاحب عجائب !

(٧) معجم الأدباء ١٦/١٢٥ - ١٢٦.

الخليل عن مسألة فلم أفهم ما ردّ عليك، ففهمنيه ! فأخبرني بها، فلم تقع لي ولا فهمتها. فقلت له: لا توهم أني أسألك إعتائاً، فإني لم أفهمها ولم تقع لي ! فقال لي: ويملك، ومتى توهمت أنني أتوهم أنك تعنتني؟! ثم زجرني وتركني ومضى.»

وأما الآخر فحكاه ابن رشيّق قال<sup>(١)</sup>: « ذكر الزجاج<sup>(٢)</sup> أن ابن دريد أخبره، عن أبي حاتم، عن الأخفش قال: سألت الخليل بعد أن عمل كتاب العروض: لم سميت الطويل طويلاً... » وفي الخبر أنه مضى يسأله عن العلة في تسمية البحور بحراً بحراً، والخليل يجيبه: حتى استوفاهما جميعاً.

على أن كلا الخبرين لا يقوى على دفع ما جاء عن أبي العباس وإسقاطه البتة، فإنّ لمقالته شاهداً إن لم يقطع بأنها هي الصواب المحض فإنه يدل على أنها أقرب المقالتين إلى الصواب وأشبههما به. وذلك أن أبا علي الفارسي - وكان شديد العناية بآثار أبي الحسن ومذاهبه فكما شدّد عنه منها شيء - شهد بأنه « يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة » ثم لم يحتاج لذلك إلا بأنه « كان مع الخليل في بلد واحد فلم يحك عنه حرفاً واحداً »<sup>(٣)</sup>. ولو أن أبا الحسن صحب الخليل حق الصحبة وأخذ عنه ما كان ليدع أن يحكي عنه في كتبه فيكثر. ولو كان ذلك لما خفي مكانه على أبي علي ولا على أبي العباس من قبله. ولنا أن نعتبر ما قال أبو علي بكتاب

(١) العمدة ١٣٦/١ .

(٢) كذا في مطبوعة العمدة، وأظنه تصحيفاً أو خطأ مطبعياً صوابه: « الزجاجي » وذلك أنه قال قبل سورة الخبر: « وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج اختلاف الناس في ألقاب الشعر. فحكي عن الخليل شيئاً أخذت به اختصاراً وتقليداً... » ثم ساق الخبر. والصواب في هذا الموضع: « الزجاجي » أيضاً، فأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق كنية « الزجاجي » واسمه، وأما شيخه « الزجاج » فأبو إسحاق إبراهيم بن السري. ثم إن الزجاجي هو المعروف بالرواية عن ابن دريد (انظر أمثلة من ذلك في أماليه، ص: ٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥ ...) وأما الزجاج (ت ٣١١) - وهو أقدم وفاة من ابن دريد (ت ٣٢١) - فبعيد أن يروي عنه.

(٣) الخصائص ٣١١/٣، وعنه المزهر ٤١٦/٢ .

أبي الحسن هذا؛ فقد حكى أقوالاً من أقوال الخليل في مواضع شتى منه ليس فيها ما يدل على أنه تلقاها عنه نفسه، بل لقد صرح في بعضها بأن بينه وبينه واسطة<sup>(١)</sup>. وإن صح ما نقله ياقوت وابن رشيقي فلعل أبا الحسن حضر مجالس قليلة من مجالس الخليل، وسأله عن مسائل يسيرة، ولم يلزمه ولا استكثر منه، وكان ما رواه عنه من القلة والضآلة بحيث خفي على أبي علي وأبي العباس ولم يقع إليهما وهما ما هما.

ولكن إذا صح أن أبا الحسن فاته أن يأخذ عن الخليل، أو فاته أن يستكثر منه فلا ريب أنه لم يفته أن يقف - من بعده - على جملة أقواله ومذاهبه، وأن صحبته لسيبويه خليفة الخليل الذي انتهى إليه علمه كانت عوضاً له مما فاته منه. هذا إلى أنه كان - كما تقدم - يطلب مع سيبويه أيضاً. فلو زعم، بعد هذا، زاعم أنه لم يشذ عن أبي الحسن من مذاهب من أدرکہم ومن تقدموه من أئمة العربية شيء ذو بال لم يكن إلى غلو.

وقد جمع أبو الحسن إلى ما تبيأ له من سعة المعرفة جودة النظر. ويظهر أن تمرسه بالكلام وحذقه بالجدل زادا قريحته توقداً، فالبث أن برع حتى إنه تصدى لمناظرة شيخه سيبويه، ولكنه أحسن من نفسه - فيما يظهر - قصوراً عن مجاراته بله الفلج عليه، فتعلل بأن قال له: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره! فقال له سيبويه: أتراني أشك في هذا؟<sup>(٢)</sup> وقد يفيد هذا الخبر أن أبا الحسن كان يتعجل الشهرة والرياسة، ويطمح إلى منافسة شيخه والظهور عليه. ولكن ذلك - على تقدير صحته - لم يمنع سيبويه أن يكون أوثق به منه بسائر أصحابه، لا يتقدمه عنده منهم أحد؛ يشهد بذلك أنه لما عاد من بغداد مغموماً وقد استعلى عليه الكسائي

(١) انظر ص: ٧٥، وقد جاء نحو ذلك ص: ١٢، ٢٣، ٦٨.

(٢) أخبار التحوين البصرين، ص: ٣٨، ونزهة الألباء، ص: ٤١، وإنباه الرواة ٤٠/٢، ٣٥٣.



يباطله في مناظرتها المشهورة<sup>(١)</sup> = لم يُسَرَّ ذلك إلا له<sup>(٢)</sup> ، وكأنه لم يكن يرجو النصر إلا عنده ، ولا يرى أقوم منه بحجته . ولا أقدر على الانتصاف له من خصمه . ولا يقل عن الخبر السالف دلالة أن سيبويه لما عزم أن يحيي علم الخليل<sup>(٣)</sup> ، وشرع يؤلف كتابه الذي « عقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل »<sup>(٤)</sup> = كان - فيما جاء عن الأخفش نفسه - إذا وضع شيئاً منه عرضه عليه<sup>(٥)</sup> . وليس يُعرَف في سيرة الرجل ما يدعو إلى دفع هذا الخبر أو الارتباب فيه وإن كان قد أخرجه مخرج الفخر والتعظيم ، ووصله - كما سيأتي - بما لا يسلم له به . بل إن مقالته هذه لا تعدم شاهداً يقرّها ويؤكد أن أبا الحسن تفرد من سيبويه بمتزلة لم يشركه فيها غيره . وذلك إجماعهم على أنه هو الطريق إلى كتاب سيبويه . فإنه لم يقرأه على سيبويه أحد . ولا قرأه هو على أحد . وإنما قرىء على الأخفش بعد موته<sup>(٦)</sup> ، ومن ثم لم

(١) انظر خبر هذه المناظرة في طبقات الزبيدي ، ص: ٦٨ - ٧٣ . وتاريخ بغداد ١٠٤/١٢ - ١٠٥ .  
١٩٧ - ١٩٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ص: ٧٠٢ - ٧٠٤ (المسألة: ٩٩) ، ومعجم الأدباء ١٦ / ١١٨ - ١٢١ ، وإنباه الرواة ٣٤٨/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٦٤/٣ ، ومجالس العلماء . ص: ٨ - ١٠ ، والأشباه والنظائر ١٥/٣ - ١٦ .

(٢) انظر طبقات الزبيدي ، ص: ٧١ ، ومعجم الأدباء ٢٧/١١ - ٢٨ . وإنباه الرواة ٣٦/٢ - ٣٧ ، والبنية ، ص: ٢٥٨ .

(٣) وذلك أنه قال لعل بن نصر الجهضمي من أصحاب الخليل : « تعال نحى علم الخليل » . انظر طبقات الزبيدي ، ص: ٧٨ ، والبصائر والذخائر ١٨٥/٣ .

(٤) مراتب النحويين . ص: ٦٥ ، والمزهر ٤٠٥/٢ .

(٥) المعارف ، ص: ٥٤٦ ، ومراتب النحويين ، ص: ٦٩ ، وطبقات الزبيدي ، ص: ٦٧ ، ومعجم الأدباء ١١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وإنباه الرواة ٣٥٠/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ، ص: ٣٩ ، والفهرست ، ص: ٥٢ (ط . فلوجل) ٥٨ (ط . طهران) ونزهة الألباء ، ص: ٩٢ ، ومعجم الأدباء ١١ / ٢٢٥ ، وإنباه الرواة ٣٩/٢ . وأما ما ذكره ياقوت في ترجمة إبراهيم بن سفيان الزياتي (ت ٢٤٩) في معجم الأدباء ١ / ١٥٨ وتبعه فيه الصفدي في الوافي بالوفيات ٥ / ٣٥٦ ، والسيوطي في البنية ، ص: ١٨١ من أن الزياتي هذا « قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه » فيظهر أنه وهم في نقله فزاد على ما جاء في كتب المتقدمين عليه لفظ « على سيبويه » . انظر أخبار النحويين البصريين ، ص: ٦٧ ، والفهرست ، ص: ٥٨ (ط . فلوجل) ٦٣ (ط . طهران) =

يسند إلى سيبويه - كما يقول أبو البركات بن الأنباري - إلا بطريق الأخصش ، فإن كل الطرق مستند فيها إليه<sup>(١)</sup> . وهذا يدل دلالة بيّنة أن سيبويه اختص أبا الحسن بأصول الكتاب ولم يظهر عليه غيره . وأقرب تأويل لذلك أنه كان يعرضه عليه - كما قال - شيئاً بعد شيء حتى استوى له الكتاب بتمامه . والظن بسيبويه أنه إنما فعل ذلك استثناساً برأي أبي الحسن كما يستأنس العالم برأي الخاصة من صحبه وإن كانوا ، في الجملة ، دونه في الرأي والمعرفة . وأما ما وصل به أبو الحسن كلمته السالفة من قوله : « وكان - يعني سيبويه - يرى أنني أعلم منه ، وكان أعلم مني ، وأنا اليوم أعلم منه » فذهب في الفخر غلا فيه فأفرط . وإذا استثنينا نحاة الكوفة - ولددهم في عداة سيبويه خاصة والعصية عليه متعالم مشهور - فإنه لا يُعرف في أصحاب العربية من سائر الأمصار وفي مختلف العصور من أقر لأبي الحسن - على إجلالهم له - بالمرتبة التي ادّعاها لنفسه ، ولكن لا خلاف بينهم أنه أحذق من أخذ عن سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وكان هذا عندهم غاية الثناء عليه .

\* \* \*

ولا ريب أن موت سيبويه بعيد مناظرته الكسائي مهد لأبي الحسن السبيل إلى ما كان يطمح إليه من الرياسة ، فكان من أصحابه الذين قرؤوا عليه وتخرجوا به كبار الطبقة التالية من نحاة البصرة . ولم يقتصر تعظيمه على البصريين وحدهم ، بل كان معظماً عند الكوفيين أيضاً<sup>(٣)</sup> . فما إن قدم بغداد وتصدى لمناظرة الكسائي انتصاراً لشيخه سيبويه حتى وقعت مهابته في قلبه ، وتودد إليه ، ورغب - فيما

= والزهدة ، ص : ١٤١ . وقد نقل ذلك على الصواب معاصره القفطي في إنباه الزواة ١٦٦/١ .

(١) زهدة الألباء ، ص : ٩٢ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ، ص : ٣٩ ، والفهرست ، ص : ٥٢ ( ط . فلرجل ) ٥٨ ( ط . طهران . وقد صحف في كلا الطبعين « أحذق » إلى « أحد » ) وزهدة الألباء ، ص : ٩٢ ، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١ ،

وإنباه الزواة ٣٩/٢ ، والبقية ، ص : ٢٥٨ .

(٣) انظر مراتب النحويين ، ص : ٦٨ .

يروى - إليه في تأديب أولاده<sup>(١)</sup>. وقد حكى عن الأخفش نفسه بسند جيد أن الكسائي جاءه إلى البصرة؛ فسأله أن يقرأ عليه كتاب سيبويه أو يقرئه إياه ففعل؛ فوجه إليه خمسين ديناراً<sup>(٢)</sup>. وكان يشهد له بأنه أعلم البصريين<sup>(٣)</sup>. ومن بعد الكسائي قفا خلفاؤه من رؤوس الكوفيين أثره في تعظيم أبي الحسن. حتى إن الفراء لم ير نفسه أهلاً لأن ينعت بـ «سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية» ما دام الأخفش يعيش<sup>(٤)</sup>. ولما أخبره التّوزي أنه ترك أبا الحسن عازماً على الخروج إلى الري قال: أما إن كان خرج فقد خرج معه النحو كله والعلم بأصوله وفروعه<sup>(٥)</sup>. وكذلك كان كبير الكوفيين في المئة الثالثة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب يفضل أبا الحسن أيضاً ويقول فيه: كان أوسع الناس علماً<sup>(٦)</sup>.

• • •

ويظهر أن أبا الحسن كان: أول ما تصدر ورأس، مكباً على كتاب سيبويه معنياً به، يقرئه أصحابه، ويشرح لهم غوامضه، ولكن على ضنّ به؛ فما كان يبذله لكل راغب. وكان في طليعة من قرأه عليه من أصحابه البصريين أبو عمر

(١) انظر طبقات الزبيدي، ص: ٤٢ - ٤٣، ومعجم الأدباء ٢٢٧/١١ - ٢٢٩، وإنباه الرواة ٣٦/٢ - ٣٧، والبيعية، ص: ٢٥٨.

(٢) رواه السيرافي في أخبار النحويين البصريين، ص: ٤٠ عن شيخه أبي بكر بن مجاهد (وهو إمام القراءة في المئة الرابعة) عن أحمد بن يحيى، يعني أبا العباس ثعلباً، عن سلمة، يعني ابن عاصم (وكلاهما كوفي ثقة) عن الأخفش. وانظر نزّهة الألباء، ص: ٩٢، وإنباه الرواة ٢٧٣/٢، ومراتب النحويين، ص: ٧٤. وفي رواية أنه قرأ عليه كتاب سيبويه سرا، وأعطاه سبعين ديناراً. انظر طبقات الزبيدي، ص: ٧٤، ومعجم الأدباء ٢٢٩/١١، ١٢٢/١٦، وإنباه الرواة ٣٧/٢، ٣٥٠، والبيعية، ص: ٢٥٨.

(٣) انظر مراتب النحويين، ص: ٦٨.

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٢٧/١١، وإنباه الرواة ٣٩/٢، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢.

(٥) مراتب النحويين، ص: ٤٨، والمزهر ٤٠٤/٢.

(٦) أخبار النحويين البصريين، ص: ٤٠، ونزّهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٩/١١، وإنباه الرواة ٤٠/٢.

الجرمي وأبو عثمان المازني اللذان إليهما انتهى النحو في زمانهما<sup>(١)</sup>. ومن طريقهما ذاع الكتاب في الناس .

وقد حكى في هذا الصدد أن أبا الحسن لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنته كل الاستحسان، فتوهم الجرمي والمازني أنه همّ أن يدعي الكتاب لنفسه، واحتالاً لمنعه من ذلك بأن أرغباه وبذلاً له شيئاً من المال حتى أخذاه عنه، وأظهراه للناس<sup>(٢)</sup>.

وإذا اعتبرنا شهادة أبي علي الفارسي في توثيق أبي الحسن - وقد احتج فيها بما فيه مقنع - كان الأشبه بالحق في تأويل ما كان منه أنه اصطنع الضنّ بالكتاب ليتكسب به، ولهذا ما بذله لأبي عمر وأبي عثمان عندما أرغباه. ولعل أبا حاتم السجستاني حذا حلوهما حتى أتبع له أن يقرأ الكتاب على أبي الحسن مرتين<sup>(٣)</sup>. ويشهد لهذا التأويل ويؤكد أن أبا الحسن كان يتحيل للتكسب بعلمه أنه تعمد، بعد ذلك، أن يضع كتبه وضماً بحجج الناس في فهمها إليه طلباً للمنالة. وقد صرح هو نفسه بذلك فيما قصه الجاحظ قال<sup>(٤)</sup>: « قلت لأبي الحسن الأخصش: أنت أعلم الناس بالنحو. فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالناس نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجاتهم إليّ فيها. وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ... » .

(١) أخبار النحويين البصريين، ص: ٥٥، وإنباه الرواة ٨١/٢ .

(٢) انظر نزعة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١ - ٢٢٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين، ص: ٧٠، والفهرست: ص: ٥٨ (ط. فلوجل) ٦٤ (ط. طهران)

ونزعة الألباء، ص: ١٣٠، ومعجم الأدباء ٢٦٤/١١، وإنباه الرواة ٥٨/٢، والبقية: ص: ٢٦٥ .

(٤) الحيوان ٩١/١ - ٩٢ .

ومن المحقق أن أبا الحسن لم يقتصر على إقراء الكتاب وشرح ما غمض منه . بل تجاوز ذلك إلى أن تعقب صاحبه واستدرك عليه . ويظهر أن هذا ما عناه الكسائي عندما شهد له بأنه أعلم البصريين : وزعم أنه نهبهم على عوار الكتاب وتركهم<sup>(١)</sup> ! بيد أنه لا يعرف أن أبا الحسن جرّد لما استدركه على سيبويه كتاباً مفرداً كما صنع ، فيما بعد . أبو العباس المبرد<sup>(٢)</sup> . والظاهر أن ما أثير عنه من ذلك قد علّق عنه وهو يقرئ الكتاب ويتكلم عليه . كما علّق عنه أيضاً أبيات أنشدها في بعض الأبواب<sup>(٣)</sup> .

ولا يبعد أن يكون أبو الحسن قد أصاح في بعض ما أورده على سيبويه إلى هوى نفسه ، وأراد به - كما يقول أبو الفتح بن جني - التشنيع عليه<sup>(٤)</sup> . ولكن لا ريب أن فيما خالفه فيه أيضاً - ولا سيما بعد أن اشتغل بالتأليف - مذاهب كانت عن استقلال في النظر ، واجتهاد محض .

وأغلب الظن أن أبا الحسن لم يعمد إلى التأليف إلا بعد أن اتصلت أسبابه بأسباب الكوفيين في بغداد . وكان - فيما ذكر السيوطي - أقام فيها مدة وروى

(١) مراتب النحويين ، ص : ٦٨ .

(٢) بسط الكلام على كتاب المبرد المذكور العلامة المحقق الأستاذ محمد عبد الخالق عضية في مقدمته لكتاب المقضب ، ص : ٨٩ - ٩٤ فانظره نمة .

(٣) وهي أربعة أبيات ذكرها الأعلام في شرحه لشواهد سيبويه المطبوع في حاشية الكتاب ، وكلها في الجزء الأول منه ، جاء ثلاثة منها ص : ١٤ - ١٥ وقد أنشدها أبو الحسن في « باب ما يحتمل الشعر » (وقد أخطأت في الفهرس الذي صننته لشواهد سيبويه ، ص : ٦٣ ، ٦٤ فذكرت في حواشي أنه أنشد الأولين في « باب الفاعل » ، ووم البغدادي في الخزانة ٣٩٦/٢ فذكر أن الأول منها من شواهد سيبويه نفسه ) . وأما الرابع فجاه ص : ٨٨ وقد نزع أبو الحسن شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف ( وهو مذهب ينكره جمهور البصريين وأشباعهم ، وقد أنكروه الفراء من الكوفيين أيضاً ، انظر كتابه معاني القرآن ٣٥٧/١ - ٣٥٨ ، ٨١/٢ - ٨٢ ) ويظهر أن هذا البيت تسرب إلى متن نسخ قديمة من الكتاب ، فأنبه الزمخشري على أن سيبويه بريء من عهده . انظر الفصل ، ص : ٤٢ وشرحه لابن يعيش ١٩/٣ ، ٢٢ - ٢٣ .

(٤) انظر سر الصناعة ٦٦/١ .

وصنف<sup>(١)</sup>. ويظهر أن إقبال القوم عليه ورغبتهم فيما عنده مما حرّكه إلى ذلك. وقد حكى عنه خيران يؤكدان ما قدمت - :

أما أولهما فما جاء في حكاية ما كان بينه وبين الكسائي من قوله: « ... فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألتني أن أولف له كتاباً في معاني القرآن، فألفت كتابي في المعاني، فجعله إماماً وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليها<sup>(٢)</sup>. وإذا صح ذلك كان هذا الكتاب من أوائل ما ألف.

وقد تبين لي، من دراسة كتابه هذا في النسخة الوحيدة التي انتهت إلينا منه، أثر سيبويه فيه واضحاً جلياً، حتى إن فيه أشياء تكاد تكون مسلوخة من كتابه. ولكنه لم يخله من مذاهب خالف فيها سيبويه والخليل ولم يتقبلها جمهور البصريين وأشياهم من بعده. ومنها أنه لم يشترط في زيادة « من » الجارة أن تكون في غير الإيجاب، ولا أن يكون ما دخلت عليه نكرة؛ وحمل على ذلك غير ما آية<sup>(٣)</sup>. ومنها أيضاً أن القسم يُتَلَقَى بـ « لام كي » وهو ما ارتضاه في تأويل قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [سورة التوبة: ٦٢] ولم ير له وجهاً آخر. وعليه أيضاً حمل قوله تعالى: ﴿وَلَتَنْصَحُنَّ إِلَيْهِ أَفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾<sup>(٤)</sup>

(١) البنية، ص: ٢٥٨.

(٢) طبقات الزبيدي، ص: ٧١، وإنباه الرواة ٣٧/٢، والبنية، ص: ٢٥٨. وهو باختصار في معجم الأدباء ٢٢٩/١١.

(٣) معاني القرآن، اللوح: ٤٥. وانظر شرح المفصل ١٣/٨، ومعني اللبيب، ص: ٣٢٤ - ٣٢٥، ومعجم الهوامع ٣٥/٢.

(٤) معاني القرآن، اللوح: ١/١٣٠. وانظر البحر المحيط ٢٠٨/٤، ومعني اللبيب، ص: ٢١٠، ٤٠٩. وقد نسب ابن هشام في المعني نفسه، ص: ٥٨٠ القول بذلك في آية « التوبة » إلى أبي حاتم والكسائي، ونسبه إلى أبي حاتم في قوله تعالى: ﴿ كذلك لنثبت به فؤادك ﴾ [سورة الفرقان: ٣٢] أبو حيان في البحر ٤٩٧/٦. وقد ذكر ابن هشام في المعني، ص: ٢١٠ أن أبا علي الفارسي رأى قول أبي الحسن في آية « التوبة » أولى من غيره. وهو قوله حقاً في « المسائل السكريات » إلا أنه رجع عنه في « التذكرة » و « المسائل البصريات » كما أنه السيوطي في المعجم ٤١/٢، والبغدادي في الخزانة ٥٨٢/٤، وكان ابن هشام - كما يقول البغدادي - لم يطلع على كلامه فيها.

[سورة الأنعام: ١١٣] إلى أشباه لذلك. ومن الغريب أنه لم يلتزم فيه ما توارثه البصريون عن الخليل وسيبويه، وتبعهم فيه المتأخرون من التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء - وهو تفريق يوجهه النظر الصحيح - فربما سمى حركات البناء رفعاً ونصباً وجرّاً كما يفعل الكوفيون وأشباعهم، ولا سيما الفراء الذي كان - كما يقول أبو الطيب اللغوي - يعتمد خلاف سيبويه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف<sup>(١)</sup>.

وأما ثاني الخبرين فقصه أبو الحسن بقوله: « لما دخلت بغداد أتاني هشام الضرير (وهو هشام بن معاوية، من أعيان أصحاب الكسائي)<sup>(٢)</sup> فسألني عن مسائل عملها، وفروع قرعها. فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل عملت « كتاب المسائل الكبير » فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا ما حمّله على تأليف كتابه الموسوم بـ « كتاب المسائل الصغير » أيضاً. وكل ما تقدم يؤكد أن الصلة بينه وبين القوم لم تكن صلة عارضة لم تخلف أثراً. ولا بدّ أن يكونوا قد حملوا عنه علماً جماً. هذا إلى ما قد يكون هداماً إليه. في مناظراته ومحاوراته، من طرائق النظر، وفتقه لم من وجوه الرأي. ومن ثم كان ما سلف ذكره من إكبار أئمتهم له، وثنائهم عليه. فلا غرابة في أن يوافقوه - ولا سيما كبيراهم: الكسائي والفراء - في كثير من أقواله ومذاهبه، حتى إنه ليخيل لمن وقف على جملة ذلك أنه ليس من السرف أن يُعدّ الإمام الحق لأهل الكوفة<sup>(٤)</sup>، كما كان إماماً من أكبر أئمة البصرة.

وأما منهجه في النحو وما إليه من علوم العربية، وأصوله في الاحتجاج والقياس

(١) مراتب النحويين، ص: ٨٨.

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٣٦٤ - ٣٦٥ والمصادر المذكورة في حاشيته. وانظر أيضاً ما كتبه عنه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف في « المدارس النحوية »، ص: ١٨٨ - ١٩١.

(٣) طبقات الزبيدي، ص: ٧٥، وإنباه الرواة ٢/٣٨.

(٤) انظر في ذلك كتاب المدارس النحوية، ص: ٩٦ - ١٠٠.

والتعليل فإن ما تراءى لي منها فيما وقفت عليه من آثاره والمحكي من أقواله ومذاهبه ما يزال يحتاج إلى مزيد من النظر والتمحيص: ثم إنه ليس مما يتسع له مثل هذه العجالة. وحسبي أن أذكر ههنا ظاهرة تفسر لنا ما قد يوجد في حكاية مذاهبه من اضطراب. وذلك أنه كان ربما تخالفت الخواطر، وبجاذبت نظره المقاييس. فقال في المسألة الواحدة بقولين مختلفين أو أكثر، وربما جاءت بعض أقواله متضادة. وقد نص على ذلك أبو الفتح بن جني في «خصائصه» عندما عرض لما قد يوجد من ذلك في كلام الأئمة المتقدمين فقال<sup>(١)</sup>: «وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا التبج، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه. وكنت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة.»

\* \* \*

وقد ألف أبو الحسن في مختلف علوم العربية بضعة عشر كتاباً عددها ابن النديم<sup>(٢)</sup>، وياقوت<sup>(٣)</sup>، ونقلها عن الأول القفطي<sup>(٤)</sup>، وذكر أكثرها ابن خلكان<sup>(٥)</sup>، وهذا تعدادها:

- ١ - كتاب الأوسط في النحو .
- ٢ - كتاب تفسير معاني القرآن .
- ٣ - كتاب المقاييس في النحو .
- ٤ - كتاب الاشتقاق .
- ٥ - كتاب الأربعة .

(١) الخصائص ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) الفهرست: ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ص: ٥٨ (ط. طهران) .

(٣) معجم الأدباء ٢٣٠/١١ .

(٤) إنباه الرواة ٤٢/٢ .

(٥) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ .



- ٦ - كتاب العروض .
- ٧ - كتاب المسائل الكبير .
- ٨ - كتاب المسائل الصغير .
- ٩ - كتاب القوافي .
- ١٠ - كتاب الملوك .
- ١١ - كتاب معاني الشعر .
- ١٢ - كتاب وقف التمام .
- ١٣ - كتاب الأصوات .
- ١٤ - كتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها .  
وزاد القفطي<sup>(١)</sup> ذكر :
- ١٥ - كتاب التصريف .  
وذكر له ابن النديم في موضع آخر<sup>(٢)</sup> كتاباً في :
- ١٦ - لامات القرآن .

---

(١) إنباه الرواة ٤٢/٢ .

(٢) الفهرست، ص: ٣٥ (ط. فلوجل) وقد خلا من ذكره أصل طبعة طهران، وزاده من الأول محققه،



## ٢ - نشأة علم القوافي ومكان كتاب أبي الحسن منه

كان الكلام في عيوب القافية - وهي من أظهر عيوب الشعر إلى الحس - مقدمة لظهور علم خاص بالقوافي عده المتقدمون أحد علوم الأدب<sup>(١)</sup>. وقد فطن العرب لهذه العيوب منذ الجاهلية<sup>(٢)</sup>، وفاخر غير واحد من شعراء الإسلام ومن تبعهم بتنزيه أشعارهم عنها<sup>(٣)</sup>. وعلى هدي ذلك خاض في الكلام فيها شيوخ اللغة والرواية من أهل المئة الثانية، كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وصاحبيه يونس بن حبيب (ت ١٨٣) وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١) وقفا أثرهم نفر ممن بعدهم<sup>(٤)</sup>. وأما أول من تكلم في القوافي بكلام يدخل في باب الصناعة العلمية، فحدّث القافية، وعدد أنواعها، وبين ما يلزم فيها من الأحرف والحركات، وناط أكثر ما يعترى بناءها من عيوب بالإخلال بتلك اللوازم فهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥) «مفتاح العلوم ومصرفها»<sup>(٥)</sup>. غير أن

- 
- (١) انظر نزهة الألباء، ص: ٦٠، وتاريخ آداب العرب: للرافعي ٣١/١ - ٣٢.  
(٢) من ذلك تنبيه سواده بن أبي خازم أخاه بشرا على الإقواء في شعره، وتنبيه أهل المدينة التابعة على ذلك أيضاً. انظر الشعر والشعراء، ص: ٢٧٠، والأغاني ١٠/١١ - ١١، وطبقات فحول الشعراء، ص: ٥٦، وشرح ديوان التابعة، لابن السكيت، ص: ٢٩، والخصائص ٢٤٠/١، والموشح، ص: ٤٥ - ٤٨.  
وقد عدد الجاحظ في البيان والتبيين ١٣٩/١ ما جاء من أسماء هذه العيوب عن العرب.  
(٣) انظر الموشح، ص: ٢ - ٤.  
(٤) انظر طبقات فحول الشعراء، ص: ٥٦، والشعر والشعراء، ص: ٩٥ - ٩٦، وتأويل مشكل القرآن، ص: ١٤ - ١٥، والقوافي، للتوحي، ص: ٦٧، والعمدة ١٦٥/١ - ١٦٦، والعقد ٥٠٧/٥ - ٥٠٨.  
(٥) مراتب التحوين، ص: ٢٩.

الخليل لم يتجاوز، فيما يظهر، إلقاء ما تهدي إليه من أصول هذا العلم ومسائله على أصحابه إلى التأليف فيه كما ألف في صنوه «علم العروض» الذي كان هو واضعه ومستنبط قواعبه وعلله أيضاً.

وقد كان أبو الحسن من السابقين إلى التأليف في هذا العلم، ولكن ليس من المحقق أنه أول من أقدم على ذلك؛ فقد ألف فيه من أصحاب سيبويه أيضاً أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ «قطرب»<sup>(١)</sup> (ت ٢٠٦) بل لقد نسب كتاب في القوافي إلى شيخهما سيبويه، إلا أنه لم يجيء بذلك خبر مستفيض يوجب التسليم به، وإنما جاء ذكر هذا الكتاب في كلام يعزى إلى ابن جني، وقد نقله عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣) عن ابن خلف<sup>(٢)</sup>. وذكره من المتأخرين أيضاً البدر الدماميني (ت ٨٢٧) وزعم أنه أجاز فيه استعمال ما تم بناؤه من الشعر وحذف من ضربه حرف متحرك أو زنة حرف متحرك بغير ردف، وأنه احتج لذلك بأن الوزن يقوم بالحرف الصحيح قيامه بحرف المد واللين<sup>(٣)</sup>. وهو خلاف الظاهر من كلام سيبويه في «الكتاب» فإنه عرض للمسألة نفسها في «باب الادغام» منه، وجزم ثمة بأن ما هذه سبيله من الشعر «لا بد فيه من حرف لين للردف»<sup>(٤)</sup>. وقد نسب إلى سيبويه نحو المقالة الأولى أيضاً ابن عبد ربه<sup>(٥)</sup> (ت ٣٢٨) ثم ابن رشيق<sup>(٦)</sup> (ت ٤٥٦) وزاد الأول في حكايته لها ما يقربها من قوله في «الكتاب» فحكى أنه وصل إجازة ذلك بقوله: «لكنه شاذ قليل، وأن يكون بحرف مد أحسن لكثرة ولزوم الشعراء

(١) انظر الفهرست، ص: ٥٣ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) ومعجم الأدباء ٥٣/١٩، وإنباء الرواة ٢٢٠/٣، وكشف الظنون ١٤٥١/٢.

(٢) انظر الخزانة ٣٩٧/٢.

(٣) انظر الغامزة، ص: ٥١. وقد نسب إليه في آخر هذه الصفحة قولاً آخر زعم أنه قاله في الكتاب نفسه في تعليل لزوم الردف ثالث الطويل مع أن ما حذف منه حرفان: متحرك وساكن.

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٥) انظر العقد الفريد ٥١٠/٥.

(٦) انظر العمدة ١٤٧/١.

إياه». وكلا الرجلين لم يصرح بأن لسبويه كتاباً في القوافي قال فيه ما عزاه إليه. وربما كان ذلك - إن صحت نسبته إليه - من الروايات النادرة التي أثمرت عنه، وذلك أن سبويه - كما يقول أبو الفتح بن جني - «قلما تُسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذُّ الغد الذي لا حفل به ولا قدر»<sup>(١)</sup>. وأما أن يكون قد أُلّف في القوافي كتاباً ثم خفي أمره على جلة العلماء فلا يسهل التسليم به لحكايتين لا يُعرف ما حقيقة مخرجهما. إلا أن سبويه ربما ذكر في «الكتاب» بعض أحكام القوافي إذا دعت إلى ذكره مناسبة. وقد بسط فيه «وجه القوافي في الإنشاد» لما لها من صلة بأحكام العربية، وعقد لذلك باباً خاصاً<sup>(٢)</sup> اتكأ عليه أبو الحسن في نظيره من كتابه هذا اتكاءً يَبِيناً.

وقد ذكر أبو العلاء أنه رُئي في القوافي كتاب للفراء (ت ٢٠٧) وآخر لـخلف بن حيان<sup>(٣)</sup>، وهو المعروف بخلف الأحمر. ولا يبعد في حكم النظر أن يكون الفراء قد أُلّف في هذا العلم، غير أن مترجميه لم يذكروا له فيه كتاباً قط<sup>(٤)</sup>. وما ذهب إليه، وأتبعه فيه أكثر الكوفيين، من أن القافية هي حرف الروي نص ابن رشيقي أنه قاله في كتاب «حروف المعجم»<sup>(٥)</sup>. وقد يكون قال في الكتاب نفسه ما جاء عنه في «الإكفاء» أيضاً<sup>(٦)</sup>. ولم أر فيما وقفت عليه، وراء ذلك، من كلامه ما يشبه أن يكون منقولاً من كتاب له في هذا العلم إلا تقسيماً للقوافي لم يقطع من حكاها - وهو أبو يعلى التنوخي، من أصحاب أبي العلاء - بنسبته

(١) الخصائص ٣/٣١٢، وعنه الزهر ٢/٤١٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٩٨ - ٣٠٤.

(٣) مقدمة اللزوميات، ص: ١١.

(٤) انظر في ذلك الفصل الذي عقده الدكتور أحمد مكي الأنصاري للحديث عن آثاره في كتابه عنه،

ص: ١٦٩ وما بعدها.

(٥) انظر العمدة ١/١٥٣.

(٦) انظر اللسان (كفاً).

إليه، بل ذكره وقال عقبه بصيغة التعمير<sup>(١)</sup> : « قيل: وأول من قسم القوافي هذا القسم الفراء... ». وإذا صح ذلك فلعله وضع في القوافي مختصراً لم يوله علماء هذا الشأن من بعده كبير اهتمام. وأما خلف - وهو من طبقة الخليل، وقد توفي بعده في حدود سنة ١٨٠ م<sup>(٢)</sup> - فمن المحقق أنه تكلم في بعض ما يعاب في بناء القوافي، وذهب فيه إلى خلاف ما ذهب إليه الخليل والجمهور. وذلك ما قصه ابن سلام قال<sup>(٣)</sup> : « قلت لخلف: من يقول :

إذا كنت في حاجة مرسلًا فأرسل حكيمًا ولا توصه  
فقال : يقال للزبير بن عبد المطلب . فقلت : فالخليل يقول : هذا خطأ في  
بناء القوافي حين يقول :

وإن باب أمر عليك التوى فشاور لبيبا ولا تعصه  
لقوله : « ولا توصه » كان يقول : لا يتفق هذا أبداً . فقال خلف : أخطأ الخليل، نراها جائزة . وأما أنه رني له كتاب في القوافي فشيء تفرد أبو العلاء - فيما أعلم - بذكره، ولم أجد فيما وقفت عليه من أخبار الرجل وكلامه ما يهدي في ذلك إلى قول فصل، ولم أصب له في هذا الباب - عدا ما سلف نقله عن ابن سلام - إلا كلاماً في « الإيطاء » حكاه أبو يعلى التنوخي<sup>(٤)</sup> ، وقد ذهب فيه مذهباً تفرد به أيضاً. ولا يبعد أن يكون ذلك مما أثره عنه النقلة ولم يقله في كتاب .

وإذا صح أن أبا الحسن مسبق إلى التأليف في هذا الباب فلعل ما أُلّف فيه قبله كان كتيبات في أوراق يسيرة، فما لبثت أن أحملها كتابه كما أحمل كتاب صنوه قطرب أيضاً حتى أمحي ذكرها أو كاد .

وقد كثر التأليف في القوافي من بعد أبي الحسن وتتابع، ولكن كتابه - وقد

(١) كتاب القوافي، ص: ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) انظر معجم الأدباء ٦٨/١١، وبنية الرواة، ص: ٢٤٢ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ص: ٢٠٥ .

(٤) كتاب القوافي، ص: ١٢٧ .

جاء جامعاً لأصول هذا العلم وكبريات مسائله - كان بمثابة الأصل الأول فيه، فقلماً خلا من النقل عنه أو حكاية مذاهبه فيه كتاب مما أُلّف في القوافي من بعده. ويظهر أن هذا ما دعا أبا الفتح بن جني إلى أن شرحه في كتاب سماه «المغرب»<sup>(١)</sup>. وهو - كما يبدو من النقول المتبقية منه - كتاب حافل بسط فيه أبو الفتح القول في مسائل هذا العلم ودقائقه. وكان إذا ألم ببعضها في كتبه الأخرى أحال عليه في تقصي ذلك وتحقيق القول فيه<sup>(٢)</sup>. وربما سنع له في بعض تلك الكتب قول في مسألة منها لم يحضره وقت تأليفه «المغرب» فأشار بأن يُلحَق به<sup>(٣)</sup>. وعلى كتاب أبي الحسن وشرحه المذكور عَوّل اللغوي الأندلسي أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨) في مصطلحات هذا العلم - وقد أولاهما في معجمه «المحكم» عناية كبيرة - فكان ينقل ما قال أبو الحسن في كل منها، ويسوق عقبه ما قال أبو الفتح في شرحه.

ولا ريب أن أبا الحسن استقى أصول هذا العلم ومادته الأولى التي بنى عليها

(١) بهذا الاسم سماه أبو الفتح نفسه في غير كتاب من كتبه (انظر التعليق التالي) وبه ذكره أيضاً ابن سيده في جملة مصادره في معجمه: المخصص ١٣/١، والمحكم ١٥/١ وقد صحف في ثانيهما إلى «المغرب». وابن خبير في فهرسته، ص: ٣١٧. وذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣١١/١١ وابن الأنباري في نزعة الألباء، ص: ٢٢٨ شرحه للقوافي ولم يسمياه، وسماه ابن العماد في شذرات الذهب ١٤٠/٣ «الكافي في شرح القوافي». وذكر له كتاباً بهذا الاسم أيضاً القفطي في إنباه الرواة ٢٣٦/٢، وابن خلكان في الوفيات ٢٤٧/٣، وصاحب كشف الظنون ١٣٧٧/٢ ونصوا أنه في شرح قوافي الأفضش. وأما ياقوت فذكر له في معجم الأديباء ١١٣/١٢ كتابين بالاسمين، إلا أنه صحف فيه الأول منهما إلى «المغرب» وجاء اسم الآخر فيه «شرح الكافي في القوافي» وكان «الكافي» اسم الكتاب المشروح لا اسم الشرح. وقد استظهر العلامة الشيخ محمد علي النجار في مقدمة «الخصائص» ص: ٦٧ ما ذكره ياقوت وصاحب كشف الظنون أن هذا شرح آخر غير «المغرب».

(٢) انظر الخصائص ٨٤/١، والتمام في تفسير أشعار هذيل، ص: ٤٣، ١٢٥، ١٨٦. وقد ذكره في كتابه «إعراب الحماسة» أيضاً، انظر الخزانة ٣٣١/٢. ويظهر أنه أُلّف «المغرب» بعد تأليفه «المنصف» فهو يعد في هذا أن يستقصى بعض المسائل في شرح القوافي، انظر ٢٢٤/١، ٣/٢.

(٣) انظر الخصائص ٩٩/٢.

كتابه مما وقع إليه من كلام الخليل. بيد أن بصره بالتصريف والاشتقاق واللغة والإعراب - والنظر في هذا العلم، كما يقول أبو الفتح بن جني، محتاج إلى مهارة في ذلك كله<sup>(١)</sup> - مكنه أن يذهب فيه مذهب الاجتهاد، فذكر أشياء لم يذكرها الخليل من جهة، وخالفه في مسائل أكثرها مما مردّه إلى النظر والقياس من جهة أخرى.

وفي طليعة الضرب الأول أشياء زادها على ما ذكره الخليل من أحرف القافية وحركاتها. وجملة ذلك أن العرب إذا أنشدت الشعر الذي في آخره الهاء الساكنة التي للمضمر المذكور، والبيت غير محتاج إلى حركتها، حركوها وزادوا بعد حركتها حرف مد من جنسها، وتما كلامه يفيد أنهم يفعلون ذلك في الوصل خاصة. وأن كثيراً منهم يحرك الروي المقيد ويزيد عليه نوناً في الوصل أيضاً. وقد سمي حركة الهاء المذكورة «التعدي» وحرف المد اللاحق لها «المتعدي». وسمى تحريك الروي المقيد «الغلو» والنون المزيدة بعده «الغالي»<sup>(٢)</sup>. إلا أن استدراكه هذه الأشياء في الحديث عن لوازم القافية يوهم أنها منها، وما هي - على التحقيق - مما يلزم في بناء القوافي، وإنما هي زوائد على الوزن تعرض في بعض الإنشاد، كما قد يعرض في بعضه من الحذف ما يقصر معه البيت عن استيفاء الوزن. وقد ألمع أبو الحسن نفسه إلى ذلك بأن عاد فألم بذكرها في الباب الذي عقده لـ «إجماع العرب في الإنشاد واختلافها» أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ويلحق بهذا الباب تسميته أشياء لم يسمها الخليل. ومن ذلك «الإشباع» وقد أطلقه على حركة «الدخيل» وهو الحرف الذي بين ألف التأيسس وحرف الروي المطلق<sup>(٤)</sup>. وكذلك «النصب والبأو» وقد حكى ذلك عن العرب، وذكر

(١) انظر الفائزة، ص: ٨٧.

(٢) انظر ص: ٤٠ - ٤٣ من هذا الكتاب، والوافي، ص: ٢٣٤ - ٢٣٥ (الكافي، ص: ١٥٩ - ١٦٠)

(٣) انظر ص: ١٢١ - ١٢٢ من هذا الكتاب.

(٤) انظر، ص: ٤٣ من هذا الكتاب، والفصول والغايات ٣٣/١، ومقدمة الزوميات، ص: ١١.



أنهم يريدون به كل قافية سليمة من السناد تامة البناء، وأنه إذا جاء ذلك في الشعر المجزوء لم يسموه نصباً ولا بأوا وإن كانت قافيته قد تمت<sup>(١)</sup>.

وأما ما خالفه فيه فعلى رأسه حد «القافية» نفسها. وكان الخليل قد حدّها حدّاً علمياً نظر فيه إلى ما يلزم فيها من الأحرف والحركات، فذهب إلى أنها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل هذا الساكن، أو مع حركته وحدها، على اختلاف في الحكاية عنه<sup>(٢)</sup>. وأما أبو الحسن فذهب إلى أنها الكلمة الأخيرة في البيت، واحتج بأن هذا ما سُمِعَ من العرب، وأن الأسماء إنما تؤخذ عنهم ولا تؤخذ بالقياس<sup>(٣)</sup>، ولم يأبه إلى فرق ما بين الاصطلاح العلمي والإطلاق اللغوي، ولا إلى ما يرد على قوله من وجوه الاعتراض، ومن أظهرها أن من لوازم القافية ما قد يقع في غير الكلمة الأخيرة<sup>(٤)</sup>. ومن ثم كان قول الخليل هو القول المختار عند المحققين.

ومن ذلك أن الخليل كان لا يميز أن يقع نحو «يسوء» مع نحو «يجيء» في قوافي قصيدة واحدة؛ لأن الشاعر إذا خفف الهمزة اختلف الرويان وذهب الردفان. وأجاز ذلك أبو الحسن، لأن من نعتته التخفيف لا تقع الهمزة في شعره رويّاً أصلاً<sup>(٥)</sup>. وقد انتصر أبو الفتح بن جني في كتاب «التمام» في تفسير أشعار هذيل «لمذهب أبي الحسن في هذه المسألة، وذكر أنه تقصّى هذا الموضوع في كتاب «العرب»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ص: ٦٩ - ٧٠ من هذا الكتاب. وقد ذكر أبو الحسن «النصب والبأو» عقب حديثه عن عيوب القافية، فتوهم الخطيب التبريزي أنه يعدّها منها، وأنكر عليه ذلك؛ لأن مجنب العيب - كما قال - لا يكون عيباً. انظر الواقي، ص: ٢٥١ - ٢٥٢ (الكافي، ص: ١٦٨).

(٢) انظر ص: ٨ من هذا الكتاب والمراجع المذكورة في التعليق.

(٣) انظر ص: ٣ من هذا الكتاب.

(٤) انظر ما جاء في نقد مقاله في الصلّة ١٥٢/١ - ١٥٣، والغازة، ص: ٨٧.

(٥) انظر ص: ٢٣ من هذا الكتاب.

(٦) انظر كتاب التام، ص: ١٨٥ - ١٨٦.

وكان الخليل يميز أن تختلف حركة الدخيل - وهي التي سماها أبو الحسن فمن بعده «الإشباع» - ولا يميز أن يختلف التوجيه، وهو حركة ما قبل الروي المقيد. وخالفه أبو الحسن فأجاز اختلاف التوجيه لكثرة ما جاء في شعر العرب من ذلك، وأما اختلاف الإشباع فرأى أنه أجدر ألا يجاز لأنه لم يُقَلْ إلا شاذاً<sup>(١)</sup>.

وكذلك أنكر عليه أن عد من «الإيطاء» أن يُقَفَى في بيتين بلفظ واحد يخالف معناه في أحدهما معناه في الآخر، وذهب إلى أن ذلك ليس بإيطاء<sup>(٢)</sup>. والجمهور على قول أبي الحسن في هذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

وقد كان في جملة ما خالفه فيه في كتابه هذا مسائل من مسائل العروض لها مساس بأحكام القوافي. ومن ذلك أن الخليل كان لا يميز سقوط نون «فعولن» بعدها «فل» - يعني في المتقارب - ويقول: لأن الحذف قد أُخْلِ به فلا يحتمل ما قبله الزحاف. وأما أبو الحسن فرآه محتملاً، لأنه لم يكن معاقباً له<sup>(٤)</sup>. ووافقه في ذلك الزجاج<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أنه أجاز تقييد «الطويل» إذا كان ضربه «مفاعيلن» لأنه إذا قُيد جاء «مفاعيلن» بين «مفاعيلن» و «فعولن». وقد أثبت مجيء هذا الضرب المقصور - وهو من مشهور مذاهبه في العروض - واحتج لذلك بشعر لامرئ القيس وغيره رواه بالتقييد، ونص أن الخليل لم يكن يميزه<sup>(٦)</sup>.

ويظهر أن أبا الحسن لم يكن يرى رأي الخليل في اللواتر، ولهذا ما أنكر عليه القول بأن الأصل في عروض «السريع» وضربه - كما يدل مخرجه من

(١) انظر ص: ٤٣ - ٤٤، وص: ٥٩ - ٦٠ من هذا الكتاب، والعامرة، ص: ٩٥ - ٩٦.

(٢) انظر ص: ٦٤ و ٦٨ من هذا الكتاب.

(٣) انظر العامرة، ص: ٩٩.

(٤) انظر ص: ١٢ من هذا الكتاب.

(٥) انظر العامرة، ص: ٧٩.

(٦) انظر ص: ١٠٢ من هذا الكتاب.

دائرته - « مفعولات » فقال في ذلك: « وهذا مذهب ضعيف؛ لأنه لا يدري أن العرب أرادت هذا بعينه، أو أخرجت شعراً من شعر. وإن كان قد يقول الرجل منهم أعاريض لم يقلها أحد قبله. ولم نسمع بما زعم الخليل أنها خرجت منه <sup>(١)</sup>. غير أن المحققين من أصحاب العروض تابعوا الخليل، ولم يلتفتوا إلى ما قال أبو الحسن .

وأما ما جدّ في هذا العلم من بعد أبي الحسن فيحول دون تقصي القول فيه على بصيرة أنه لم يصل إلينا مما ألف في القوافي إلا القليل، وأن أكثر ذلك ما يزال حبيس الخزائن أيضاً. ولكن إذا نظرنا إلى أن هذا العلم ضيق المجال بطبيعته، واعتبرنا جملة ما وقع إلينا فيه أمكننا أن نقرر بغير قليل من الاطمئنان أنه لم يطرأ على أصوله - وعمودها تحديد ما يلزم في القوافي - شيء يذكر، وإنما كان الاجتهاد واختلاف الآراء فيما يتفرع عن تلك الأصول من مسائل، من نحو ما خالف فيه أبو الحسن الخليل. ولعل أظهر ما أفضى إليه تطور هذا العلم - كما يظهر من كتب المتأخرين - هو تحرير مصطلحه، والتفريق بين الظواهر المتقاربة - ولا سيما في باب العيوب - وتمييز كل منها باسم خاص مما وقع في كلام المتقدمين. من نحو التفريق بين « الإقواء » و « الإصراف » في اختلاف المجرى، وبين « الإكفاء » و « الإجازة » في اختلاف حرف الروي. وقد ألمت فيما علقته به على الكتاب إلى أطراف من ذلك. ويبقى كتاب أبي الحسن. بعد هذا كله. أجلّ ما انتهى إلينا في هذا العلم وأصله .

(١) انظر ص: ٩١ - ٩٢ من هذا الكتاب .



### ٣ - مخطوط الكتاب ومنهج التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على صورة عن أصله الوحيد المحفوظ في خزانة حسين جلبي في مدينة بروسة بتركيا حصلت عليها من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية. وعن هذا الأصل نفسه كان أخرجه الدكتور عزة حسن في نشرته التي ذكرتها في التمهيد. وهو نسخة متأخرة تقع في ٣٢ ورقة متوسطة لا تزيد سطور الصفحة منها على خمسة عشر. وقد كتبها بخط نسخ مقروء أحمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي الوادياشي المعروف بابن مهاجر (ت ٧٣٩) ولم يشر إلى الأصل الذي نقلها عنه البتة، فجمعت إلى تأخرها جهالة النسب أيضاً. بيد أن ذلك - وإن غض منها - لا يرقى إلى أن يكون حاملاً على اطراحها، أو داعياً إلى الشك في أن يكون هذا الكتاب كتاب أبي الحسن الأخفش الذي يذكره المتقدمون؛ وذلك أن دراسة نصها تشهد أنها إلى السلامة في الجانب الأكبر منها وإن لم تخل من عيوب سيأتي الإلمام بها. وأما نسبة الكتاب إلى أبي الحسن فيصدقها موافقة ما جاء فيه للمحكي من أقواله ومذاهبه في هذا العلم من جهة، ومطابقة ما جاء في « المحكم » لابن سيده - ثم في « لسان العرب » لابن منظور - من نقول عن أبي الحسن، وهي كثيرة، لما ورد فيه أيضاً من جهة أخرى. إلا أن صاحب « اللسان » ربما وهم وهو ينقل عن « المحكم » فعزا بعض هذه النقول تارة؛ وجانباً من بعضها تارة إلى ابن سيده. هذا إلى أن ابن سيده نفسه قد أغفل عزو بعضها إلى أبي الحسن أيضاً .

وأما ما سلفت الإشارة إليه من عيوب هذه النسخة ففي طليعة ذلك تصحيف غير قليل من الألفاظ تصحيفاً يبلغ في بعض المواضع حد النكارة؛ إلى سقط واضطراب في مواضع أخرى يعنى معهما وجه المعنى ويختل نظام الكلام. هذا مع أن كاتب النسخة: ابن مهاجر كان - كما يقول الصلاح الصفدي في ترجمته - يعرف النحو والعروض ويشغل فيهما<sup>(١)</sup>. إلا أنه لم يكن له - فيما يظهر - كبير بصر بكلام الأئمة الأوائل ومذاهبهم؛ ومن ثم فرطت منه هذه الهنات؛ وذلك أني رأيت السقط والاضطراب يقعان أكثر ما يقعان عندما يتناول الكلام دقيقة من دقائق علم العربية مما قد يشمس على من لم يطل تمرسه بأصول المتقدمين من أئمة هذه الصناعة ومذاهبهم في الاحتجاج والتعليل. ولا أستبعد أن يكون الرجل قد أقحم نفسه في مواضع من الكتاب فكان التخليط فيها من قبله. وربما كان الأصل الذي نقل عنه ليس بذلك، ثم لم تسعفه معرفته باستدراك ما وقع فيه من خلل، أو الإشارة إلى مواضع الإشكال فيه. إلا أن مما يخفف من وطأة هذه العيوب أن أكثرها مما لا يتعدر تداركه.

وجملة القول في هذه النسخة أنها تصلح - على ما فيها من معائب - لأن تتخذ قاعدة في نشرة للكتاب لا تبعد عن أصل مؤلفه بعداً كبيراً، وأن إهمالها من التفريط الذي لا مسوغ له؛ فإن الكتاب أقدم ما انتهى إلينا في بابه وأجله؛ والظفر بالجانب الأكبر منه صحيحاً سليماً - وهو ما أرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيقه - غم للمعنيين بعلم العربية غير يسير.

وأما عملي في الكتاب فقصدت فيه؛ أول ما قصدت؛ إلى ضبط نصه وتحريره من شوائب السقط والاضطراب والتصحيف. ولم يكن ذلك بالأمر الذلول. بل إن كثيراً منه لم أتهد إلى الوجه فيه إلا بعد طول فكر وتأمل، ومعاودة للنظر فيه

(١) الوافي بالوفيات ١٣٧/٧، وعنه نفع الطيب ٦٥٣/٢ (تحقيق الدكتور إحسان عباس) وانظر ترجمته في الدرر الكامنة ١٨٢/١، وبنية الوعاة، ص: ١٣٧، والطبقات السنية ٤٢٢/١ أيضاً.

المرّة بعد المرّة، ومصابرة على تتبع المسائل في مظانها. وقد أعانني على استدراك أشياء مما أسقطه ناسخ الأصل وتقويم غير قليل مما صحفه أو أساء نقله أن عارضت ما جاء فيه بما أصبته من نقول عن أبي الحسن ولا سيما في «لسان العرب» وما طبع من «المحكم». وبقيت بعد ذلك مواضع بسيرة استغلقت علي ولم يظهر لي فيها ما أرتضيه، فأثبتها كما جاءت في الأصل، وأشارت في تعليقاتي إلى إشكالاتها. ثم إنني عمدت إلى مقابلة ما جاء في هذا الكتاب بما جاء فيما تيسر لي الوقوف عليه من كتب هذا العلم وغيرها مما يعرض لبعض مسائله، وعلقت في الحواشي ما رأيت في تعليقه فائدة.

وقد حرصت في التعليق على الكتاب أيضاً أن أثبت في حواشيه ما حكاه ابن سيده في «المحكم» ونقله عنه صاحب «اللسان» من كلام أبي الفتح بن جني في شرح مواضع منه. وميزت هذه النقول واشباهاها لها قليلة قبستها من كلام علماء آخرين بأن اخترت لطباعتها حرفاً أكبر من حرف سائر التعليقات.

وعنيت، إلى ما تقدم، بالإحالة في بسط ما احتج به أبو الحسن أو ألم بذكروه من مسائل علم العربية على مواضعه من كتب الأئمة المتقدمين، كما عنيت بتخريج شواهد الكتاب من الشعر والرجز، وعزو ما تيسر لي معرفة قائله مما أرسله أبو الحسن منها غفلاً من النسبة. ثم لم أخل تعليقاتي من شرح لما قدرت أنه يحسن شرحه من غير ما سرف في ذلك.

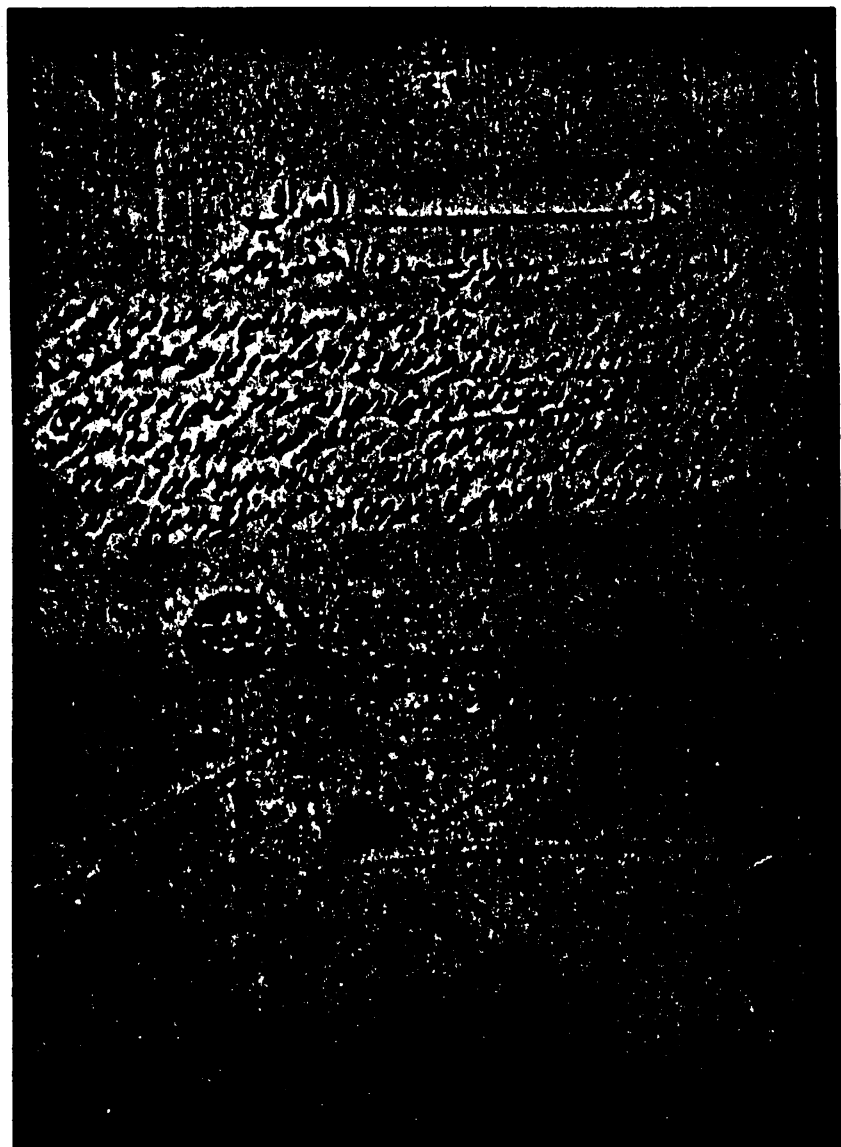
وقد عنت لي بعد الفراغ من طبع الكتاب استدراقات ليس فيها مما يتصل بضبط النص إلا موضع واحد، وأما سائرهما فاستكمال لما علقت به عليه. وقد جعلتها في ملحق خاص بآخر الكتاب.

ولا أدعي لعملي هذا أكثر من أني توخيت فيه الدقة والأمانة ما استطعت، وبذلت فيه من الجهد ما قدرت عليه. فما أصبت فيه فبتوفيق من الله سبحانه، وما أخطأت فيه فمن عجزتي وقصوري أئيت. وإني لأشكر كل من وقف في صنيعي

على خطأ فأنبهني على الصواب فيه، أو نقص فأرشدني إلى تلافيه. والله تعالى أسأل  
 التوفيق إلى ما يدني من مرضاته ويباعد من سخطه من عمل صالح ونية خالصة.  
 وله الحمد في الأولى وفي الآخرة، عليه توكلت وإليه أنيب .

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا  
 لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .





صورة صفحة العنوان من الأصل المخطوط

